اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
NATIONAL COMMITTEE FOR AML&CFT

NRA

# التقييم الوطني لمخاطر الأصول الافتراضية

## دولة الكويت

## مايو 2025

NRA

## الملخص التنفيذي

1. اعتمدت دولة الكويت "تقييمها الوطني الثاني للمخاطر في عام 2023 لتحديد مستوى وأنواع المخاطر التي تواجهها البلاد في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تم تحليل تقرير تقييم المخاطر من قبل مجموعة العمل المالي / مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سياق عملية التقييم المتبادل للكويت لعام 2024، وحصلت على ردود فعل إيجابية بشكل عام. ومع ذلك، أوصت مجموعة العمل المالي بأن توسع الكويت تحليلها للمخاطر الناشئة عن استخدام الأصول الافتراضية. ولتنفيذ هذه التوصية، قامت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال فريق عمل تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني التابع لها، بقيادة وتنسيق "التقييم الوطني لمخاطر الأصول الافتراضية لعام 2025.

2. أدى التطور السريع للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية في السنوات الأخيرة إلى قيام مجموعة العمل المالي بتعديل التوصية 15 لتشمل شرطاً يلزم البلدان إما بحظر مقدمي خدمات الأصول الافتراضية أو ترخيصهم/تسجيلهم وتنظيمهم لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتسلط مجموعة من الأخبار الدولية المتعلقة بالأصول الافتراضية، بما في ذلك إفلاس شركة **اف تي اكس FTX** الأخير وما ارتبط به من ادعاءات احتيال ضدها وضد قيادتها، الضوء على المخاطر المرتبطة بمقدمي خدمات الأصول الافتراضية وتؤكد على الحاجة إلى مزيد من التنظيم والتدقيق الإشرافي. كما تتطلب التوصية 15 لمجموعة العمل المالي من البلدان تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تنشأ فيما يتعلق بالأصول الافتراضية.

3. فرضت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت حظراً في عام 2023 على إنشاء وعمل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. ولا تعترف الكويت بالعملات المشفرة كوسيلة قانونية للدفع، ويحظر بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووحدة تنظيم التأمين على المؤسسات المالية تداول المدفوعات بالعملات المشفرة أو الاعتراف بها. ويشمل الحظر قبول استخدام العملات المشفرة في معاملات الدفع الإلكتروني والوساطة بين أطراف معاملات العملات المشفرة. ولكن، كما هو الحال في بلدان أخرى حول العالم، يمكن للمواطنين والمقيمين، المشاركة في شراء وبيع وتداول الأصول الافتراضية من خلال مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الموجودين، وفي كثير من الأحيان، الخاضعين للتنظيم في أماكن أخرى.

4. يستند التقييم الوطني لمخاطر الأصول الافتراضية لعام 2025 إلى تحليل مجموعة واسعة من مصادر البيانات والمعلومات، وقد انتفع من مدخلات مختلف الجهات المعنيين في الكويت من خلال العديد من ورش العمل والاجتماعات. ويعتبر مستوى التهديدات التي نشأت في الكويت في سياق تقارير المعاملات المشبوهة والقضايا الجنائية المتعلقة بالأصول الافتراضية متوسط-منخفض، نظراً للعدد المنخفض لحالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المكتشفة حتى الآن والتي تنطوي على أنشطة أصول افتراضية أو مقدمي خدمات أصول افتراضية.

5. كما تشير البيانات الشاملة التي تم جمعها من البنوك الكويتية وشركات التأمين وشركات التمويل وشركات الصرافة ووسطاء الأوراق المالية أيضاً إلى وجود مخاطر كامنة متوسطة-منخفضة، حيث تتركز هذه المخاطر في العملاء الذين يستخدمون العملات الإلزامية (fiat currency) في حساباتهم لشراء أصول افتراضية على منصات في الخارج، مما يترك المخاطر المتبقية عند مستوى متوسط-منخفض.